ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DU DEVELOPPEMENT SOCIAL
DE LA FAMILLE ET DE LA SOLIDARITÉ

المملكة المغربية
وزارة التنمية الاجتماعية
والأسرة والتضامن

تقرير للسيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن عن مشاركة الوفد المغربي في المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة

2 - 3 فبراير 2009، الخرطوم - السودان

تقرير للسيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن عن مشاركة الوفد المغربي في المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة

2 - 3 فبراير 2009، الخرطوم - السودان

استضافت العاصمة السودانية "الخرطوم" خلال الفترة من 2 الى 4 فبراير2009، الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة، وذلك بدعوة من المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، وبالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ووزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بالسودان.

ويأتي عقد هذا المؤتمر،الذي ينظم تحت شعار "نحو مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا"، في إطار متابعة إعلان القمة الإسلامية المنعقد بماليزيا في سبتمبر2003، حيث جددت القمة التزامها بحقوق الطفل ورفاههم، ودعت من خلال قرار حول "رعاية وحماية الأطفال في العالم الإسلامي" منظمة المؤتمر الإسلامي والإيسيسكو بالتعاون مع اليونيسيف، إلى عقد المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة، وهو المؤتمر الذي انعقد بالعاصمة المغربية الرباط في نوفمبر من العام 2005، حيث صدر "إعلان الرباط" مؤكدا على أربع مجالات أساسية لاسيما الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة/السيدا، والتعليم جيد النوعية، والحماية من الاستغلال والعنف، وتعبئة الموارد.

وحضر هذا المؤتمر ممثلون وممثلات من مستوى رفيع عن 57 دولة إسلامية من إفريقيا والعالم العربي وآسيا، بجانب 25 منظمة إقليمية ودولية، حيث تم استعراض حصيلة العمل المنجز في البلدان الإسلامية انطلاقا من إعلان الرباط في مجال النهوض بأوضاع الأطفال في العالم الإسلامى.

وشارك في هذا المؤتمر وفد عن المملكة المغربية **برئاسة السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن كرئيسة للوفد** ؛

ويضم :

1. السيد محمد ماء العينين سفير صاحب الجلالة بالسودان ؛
2. السيدة نعيمة بن يحيى مديرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ؛
3. السيد حسن المزوق وزير مفوض بسفارة المملكة المغربية بالسودان.

وشارك فيه من الدولة المضيفة شخصيات وازنة من وزراء وعلى رأسهم وزير الشؤون الخارجية ووزيرة الحماية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدون في السودان، وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر الذي تم تنظيمه برعاية فخامة رئيس الجمهورية السيد عمر البشير بالحضور الفعلي لنائب رئيس الجمهورية.

كما شارك فيه 12 وزيرا ووزيرة ونواب وزراء وموظفون سامون من القطاعات الحكومية المعنية بمختلف الدول الإسلامية من إفريقيا وأوربا وآسيا، وشكلت هذه المشاركة مناسبة للسيدة الوزيرة لإجراء محادثات ثنائية ثمنت من خلالها جودة العلاقات التي تربط بين هذه البلدان والمملكة المغربية.

الجلسة الافتتاحية :

تقدمت السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، كرئيسة للمؤتمر الأول في الجلسة الافتتاحية بمداخلة باسم حكومة المملكة المغربية.

في مستهل هذه الكلمة ،شكرت دولة السودان الشقيقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وأكدت على أهمية العمل الذي تقوم به الإيسيسكو، وخاصة مديرها العام السيد عبد العزيز عثمان التويجري من أجل تعزيز العمل المشترك بين الدول الإسلامية، ودوره المتميز في تفعيل إعلان الرباط، وتقديم تقرير يتضمن عمل الدول الإسلامية في مجال الطفولة في الفترة الفاصلة بين مؤتمري الربا ط والخرطوم، كما نوهت بالأوراق رفيعة المستوى التي تم إعدادها لهذا المؤتمر، خاصة الوثيقة المرجعية التي تشكل بحثا عالي المستوى يتضمن معلومات هامة عن الأطفال بالبلدان الإسلامية.

وقد خصصت السيدة الوزيرة في كلمتها التوجيهية للمؤتمر، حيزا هاما للقضية الفلسطينية حيث أكدت أن هذه القضية تحظى بإجماع وطني في المغرب ، ملكا وحكومة وشعبا ، وأبرزت مختلف الوسائل التي عبر من خلالها المغرب عن مساندته للشعب الفلسطيني وإدانته للعدوان الإسرائيلي على غزة، حيث أوضحت أنه تم التعبير على الإدانة الشديدة لهذا العدوان وعن التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق بمختلف الوسائل،كتنظيم مسيرات و ندوات تضامنية في مختلف أنحاء المملكة كما أشارت إلى القرار الرشيد لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله من أجل فتح حساب لجمع التبرعات وجسر جوي لنقل المساعدات والأدوية و بعث وفود طبية من متطوعين تعبيرا على تضامن كل الشعب المغربي مع الشعب الفلسطيني الشقيق واستقبال جرحى من بينهم أطفال في المستشفيات المغربية.

وأضافت السيدة الوزيرة أن لقاء الخرطوم يشكل مناسبة من أجل التأكيد على المرجعيات المعتمدة في بلدنا والمتمثلة من جهة في التعاليم الإسلامية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان في مختلف مراحل عمره و المساواة بين الجنسين،ومن جهة ثانية في التزاماتنا الدولية بعلاقة مع الاتفاقيات الدولية وأهداف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفل المنعقدة بنيويورك سنة 2002 من أجل تحقيق" عالم جدير بالأطفال" وكذا أهداف الألفية للتنمية.

وتطرقت إلى السياق الوطني وذكرت أن انخراط المغرب في مجال حماية وتوطيد حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا ، يدخل في إطار بناء دولة ديمقراطية وحداثية ، وأن المجتمع المغربي يتميز بحركية مختلف الفاعلين من أجل تفعيل مختلف التدابير المتخذة للنهوض بحقوق المواطن والمواطنة.

وأكدت السيدة الوزيرة في كلمتها على الإرادة السياسية القوية للمملكة المغربية لمواصلة ومتابعة الجهود تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للنهوض بحماية الأطفال ضد كل أنواع التمييز والعنف وضمان حقهم في حياة كريمة والمساواة وتكافؤ الفرص.

وجاء في عرض السيدة الوزيرة أن المغرب خطا خطوات مهمة في مجال النهوض بحقوق الطفل حيث تم إعداد خطة عمل وطنية عشرية للطفولة "2006–2015 مغرب جدير بأطفاله"، التي تعتبر تجربة نموذجية في العالم الإسلامي.هذه الخطة التي تسهر وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن على تفعيلها وتقييمها مع الحرص على تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذا التقييم،حيث قامت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بشراكة مع المرصد الوطني لحقوق الطفل بتنظيم المؤتمر الثاني عشر لحقوق الطفل بمدينة مراكش من 28 إلى 30 مايو2008 ، تحت

الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم التي تبذل جهودا قصوى لحماية حقوق الطفل في بلدنا.

كما يقوم المغرب بمبادرات متعددة من أجل حماية الطفولة أهمها وحدات حماية الطفولة والوحدات المتنقلة للإسعاف الاجتماعي التي تعتبر بدورها رائدة في المجال.

بعد ذلك تناول الكلمة **الدكتور عبد العزيز التويجري المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ISESCO)** ونوه بدور المؤتمر الوزاري المنعقد بالرباط في توحيد جهود الدول الإسلامية من أجل النهوض بأوضاع الطفولة في البلدان الإسلامية مركزا على إعلان الرباط الذي أكد على حماية و ضمان حقوق الطفل الأساسية وخاصة في الأمن وفي الحياة. كما وجه من منبر المؤتمر نداء للأمم المتحدة قصد حماية الأطفال من العنف وخاصة الأطفال الفلسطينيين و أكد على أن الإسلام دين الإنصاف والعدل ويضمن الحقوق لجميع الأفراد ومن بينهم الأطفال.

وبدوره تعرض **السيد ممثل الأمين العام منظمة المؤتمر الإسلامي** في كلمته لعنصر الاهتمام بالطفولة الذي اعتبره استثمارا في المستقبل،وأكد على مسؤولية الكبار في ترسيخ القيم والأخلاق عند الطفولة وكذا على أهمية العمل المشترك بين الشعوب.وانطلاقا من القصور الحاصل في مجال التنمية البشرية خاصة الصحة، حث الدول على التعبئة من أجل فتح مشاريع لفائدة الأطفال مؤكدا على أن الالتزام بخلاصات وتوصيات المؤتمر من شأنه أن يساعد الدول الإسلامية على تمكين الطفل من حقوقه كاملة.

أما السيدة **ممثلة صندوق الأمم المتحدة للطفولة**، فقد دعت في كلمتها إلى تعزيز ودعم القيم الإسلامية الرامية لحماية الطفولة، كما هنأت الدول الإسلامية على التقدم الملموس الذي حصل في الدول الإسلامية، وذكرت بالالتزام المعبر عنه أثناء اجتماع الرباط للتقدم أكثر في مجال الطفولة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي سواء على

مستوى الصحة أوالتربية أو الحماية، مشيرة أنه لا زالت هناك تحديات يجب رفعها من أجل ضمان حقوق الطفل، كتمكين الأطفال من التمدرس وتوفير البنيات التحتية، وأنه يجب استعمال جميع الوسائل من أجل ضمان كرامة وحقوق الطفل ورصد موارد خاصة بالأطفال، والعمل على مواصلة الجهود.

وفي موضوع أطفال فلسطين، ذكرت أن ما يقع في غزة يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان ويحول دون تمكين الأطفال الفلسطينيين من حقوقهم وطالبت بمحاكمة كل من انتهك حقوق الطفل في إطار احترام الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تم الانخراط فيها من قبل الدول الأعضاء.

ومن جانبها، أكدت **ممثلة الأمين العام لجامعة الدول العربية** على التضامن مع أطفال فلسطين و دعت إلى تنفيذ قرار جامعة الدول العربية المتعلق بتشكيل لجنة تحقيق خاصة وإلى إنشاء محكمة حمائية خاصة لتتبع هذا الملف ، كما أكدت على أهمية إنجاز خطة من أجل عمل جدير بالأطفال بالدول الأعضاء في الجامعة العربية مع إيلاء عناية خاصة لتطوير نظم الحماية الاجتماعية.

وفي مداخلة السيدة **سامية أحمد محمد وزيرة الحماية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل** بجمهورية السودان، قامت بعرض مجموعة من النصوص الدينية التي تبين حرص مبادئ الشريعة الإسلامية على توفير المناخ الذي يوفر للطفل التمتع بكل حقوقه.

كما دعت إلى تبني ميثاق إسلامي لحماية الطفولة يمكن الدول الأعضاء من حماية الطفولة وتمتيعها بحقوقها.وأكدت بدورها على تضامن السودان مع فلسطين و اعتبرت على أن اعتداء غزة هو انتهاك لحقوق الإنسان وللاتفاقيات الدولية.

واختتمت الجلسة الافتتاحية بكلمة **نائب رئيس الجمهورية** الذي دعا من خلالها إلى توحيد الرؤية وترتيب الأولويات كمؤشرات هامة لتحصين الأطفال وأوضح أهمية التعرف على نقط القوة التي جاءت في تعاليم ديننا الحنيف التي تسهر على حماية حقوق الطفل سواء في مجال التربية أو الصحة أو الحماية أو غيرها كما إلى ضرورة الخروج بتوصيات قابلة للتطبيق تلتزم بها جميع الدول الأعضاء وتسهر على تنفيذها من أجل حماية وضمان حقوق أطفالنا. وفي الأخيرعبرعن التزام السودان بميثاق الطفل الإسلامي، والمواثيق الدولية واتفاقية حقوق الطفل.

جلسات العمل :

في جلسة العمل الأولى التي ترأستها **السيدة نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن**، تمت المصادقة على مشروع جدول الأعمال ومشروع البرنامج وتشكيل مكتب المؤتمر، حيث أعلن عن تسليم الرئاسة للوزيرة السودانية للحماية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل وتم تكليف المملكة المغربية بمهمة مقرر، الشيء الذي مكن بلدنا من التواجد على منصة المؤتمر في شخص السيدة الوزيرة، ومن رفع راية المغرب بجانب رايات السودان ومنظمة المؤتمر الاسلامي والإسيسكو طيلة مدة المؤتمر.

بعد ذلك مباشرة تم الشروع في إلقاء مداخلات وتقارير الدول، كما شرع في مناقشة الورقة المرجعية للمؤتمر **أطفال العالم الإسلامي** مستقبلنا والأوراق المتعلقة بكل من الصحة والحماية والتعليم والعولمة.

وقد تميزت مداخلات السيدة الوزيرة بدقة المواضيع المتطرق إليها، كما لقيت تجاوبا كبيرا من قبل ممثلي وممثلات الدول الحاضرة و تمحورت حول النقاط التالية :

1. التأكيد على أن الدين الإسلامي يضمن حقوق الطفل وأنه لا يوجد أي تناقض بينه وبين الاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الدول الأعضاء ؛
2. التأكيد على أن الإرادة السياسية هي أهم عنصر في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل ؛
3. التأكيد على أن الاهتمام بحقوق الطفل من بين مرتكزات بناء الدولة الديمقراطية الحداثية وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا ؛
4. إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات الدول من شأنه أن يحقق تقدم المجتمعات عن طريق ضمان وحماية حقوق الطفل والطفلات على حد سواء ؛
5. ضرورة الانتباه إلى الأرقام المسجلة في مجال صحة الأطفال والتي تؤكد أن هناك جهودا إضافية يجب بذلها من أجل النهوض بحقوق الطفل فمثلا من بين 25 بلدا الأكثر ارتفاعا في نسبة وفيات الأطفال 15 بلدا إسلاميا ؛
6. حث الدول على بدل مجهودات إضافية من أجل القضاء على التقاليد التي تشكل مساسا بحقوق الطفل، والتحذير من ربطها بتعاليم الدين الإسلامي الذي ينص صراحة على صيانة هذه الحقوق عن طريق القرآن والحديث ؛
7. ضرورة محاربة الصور النمطية التي تؤدي لمشاكل اجتماعية يؤدي ثمنها الطفل والمجتمع ؛

8. نشر ثقافة المساواة من أجل القضاء على ظاهرة العنف ضد النساء الذي يشكل أحد عوامل وفيات الأمهات، والاغتصاب والتعرض للحمل غير المرغوب فيه والأمراض المتنقلة جنسيا، واعتبار أن الحفاظ على النفس من بين مرتكزات الدين الإسلامي الحنيف.

المشاركة العامة :

خلال الجلسات الثلاث للمؤتمر توالت تدخلات الدول حول التقارير المقدمة للمؤتمر،ويمكن تلخيصها على الشكل التالي:

1. ضرورة توحيد سن الطفولة في البلدان الإسلامية ؛
2. العمل على تنفيذ تدابير عملية لمحاربة العنف ضد الأطفال ؛
3. تكييف القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية للدول الأعضاء دون تناقض مع المرجعية الإسلامية ؛
4. أهمية التخطيط السليم وربط التعليم باحتياجات سوق العمل ؛
5. نشر الثقافة الرقمية ؛
6. ربط موضوع الطفولة بالمرأة ؛
7. الخروج بخطة تسطر الأولويات في المستقبل ؛
8. توفير الوسائل الضرورية للأطفال من أجل ممارستهم لحقهم في اللعب والترفيه ؛
9. المنظومة المؤسساتية لمحاربة العنف ضد الأطفال ؛

10. التعايش بين الأطفال على أرض الإسلام.

وتجدر الإشارة أنه تمت خلال هذا المؤتمر الوزاري مناقشة والمصادقة على 4 مشاريع قرارات تتعلق ب :

1. حماية أطفال غزة ؛
2. اختطاف أطفال دارفور بواسطة منظمة آرش دو زوي الطوعية ؛
3. إنشاء منتدى الإيسيسكو لأطفال العالم الإسلامي ؛
4. طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف في حق فخامة الرئيس عمر حسن البشير.

الجلسة الختامية :

اختتمت أشغال المؤتمر بالمصادقة على بيان الخرطوم الذي ثمن المبادئ العامة لحقوق الطفل وأكد على الدور الأساسي للأسرة، كما جدد الالتزام باحترام حقوق الإنسان السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأكد كذلك على التزام الدول بتوفير الرعاية للأطفال ومضاعفة الجهود لوضع الاستراتيجيات وخطط العمل لمواجهة الانعكاسات السلبية للعولمة ودرء آثارها السلبية على الأطفال للمحافظة على الهوية لمواجهة التحديات الراهنة.

كلمة السيدة نزهة الصقلي
وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن

المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة

الخرطوم 2 - 3 فبراير 2009

– السيد نائب رئيس الجمهورية الدكتور علي عثمان محمد طه

– معالي السيدة سامية أحمد محمد، وزيرة الحماية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل بجمهورية السودان،

– معالي الدكتور عبد العزيز عثمان التويجري المدير العام للإيسيسكو

– السيد ممثل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

– السيدة سيغريد كاغ ، المديرة الإقليمية لمكتب اليونيسيف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

– السيد ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية

– أصحاب السعادة السفراء،

– أصحاب السعادة ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية،

– السيدات والسادة ممثلو المنظمات الحكومية وغير الحكومية العربية والإسلامية،

– حضرات السيدات والسادة.

يشرفني باسم حكومة المملكة المغربية أن أشارك في افتتاح أشغال المؤتمر الوزاري الإسلامي الثاني حول الطفولة الذي ينعقد تحت شعار "نحو مستقبل أكثر إشراقا لأطفالنا"، والذي يعتبر امتدادا للورش الهام الذي أعطينا انطلاقته كدول إسلامية عند انعقاد الدورة الأولى في الرباط، عاصمة المملكة المغربية ما بين 7 و9 نونبر2005، بتعاون مع كل من منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

كما اغتنم هذه الفرصة لأتقدم باسمكم جميعا، بالشكر الجزيل لجمهورية السودان الشقيق التي تحتضن هذا المؤتمر بمدينة الخرطوم عاصمة جمهورية السودان تحت رعاية فخامة رئيس جمهورية السودان السيد عمر حسن أحمد البشير، الشيء الذي يؤكد إرادة سعادته والحكومة السودانية وكذا الشعب السوداني الشقيق في العمل من أجل تحسين ظروف عيش وحماية حقوق أطفاله، في مناخ يضمن له الحياة الكريمة، في وطن ينعم بالسلم و الوحدة والاستقرار.

كما أتقدم بالشكر إلى الإدارة العامة للإيسيسكو وعلى رأسها معالي المدير العام الدكتور عبد العزيز عثمان التويجري وكذا الى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي على حسن تنظيم هذا المؤتمر وعلى جودة الوثائق التي تم إعدادها وكذلك على الجهود التي يبذلونها من أجل النهوض بحقوق الطفل في العالم الإسلامي.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة،

إن مجتمعاتنا الإسلامية في حاجة ماسة للقيام بمجهودات إضافية لضمان وحماية حقوق الأطفال، حيث يشكل الأطفال الضحية الأولى للأزمة الإنسانية الناتجة عن انتشار العنف في كثير من بقاع العالم الإسلامي، كما هو الشأن بالنسبة لأطفال فلسطين والعراق وأفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر، الذين يتعرضون للقتل أو التيتيم والتشرد ومختلف أنواع العنف الجسدي والنفسي .

إن هذا الأمر غير مقبول بتاتا .وفي هذا الصدد، تبين الأرقام الكارثية لعدد الأطفال القتلى بغزة جراء العدوان الإسرائيلي الأخير على الشعب الفلسطيني الشقيق بقطاع غزة مدى فظاعة العنف الممنهج الذي يستهدف الأطفال، حيث تجاوز عددهم ثلث الضحايا الأبرياء لهذا العدوان الصهيوني الغاشم الذي انتهك حقهم في الحياة.

إن القضية الفلسطينية تحظى بإجماع وطني في المغرب، ملكا وحكومة وشعبا، حيث تعتبر قضية وطنية، لذلك فقد عبرنا عن إدانتنا الشديدة للعدوان الاسرائيلي على غزة وعن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق بمختلف الوسائل، كتنظيم مسيرات و ندوات تضامنية في مختلف أنحاء المملكة كما قرر صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله فتح حساب لجمع التبرعات وجسر جوي لنقل المساعدات والأدوية وبعث وفود طبية من متطوعين تعبيرا على تضامن كل الشعب المغربي مع الشعب الفلسطيني الشقيق. كما تم استقبال جرحى من بينهم أطفال في المستشفيات المغربية.

والمغرب يدعو المجتمع الدولي من هذا المنبر للتحرك باستعجال من أجل فرض احترام حقوق الأطفال الفلسطينيين وحقهم في الحياة في إطار الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة،

لقد شكل تنظيم المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة بمدينة الرباط، تنفيذا لقرار المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بماليزيا في شهر أكتوبر2003، مبادرة متميزة من أجل وضع إطار إسلامي مندمج يستهدف مضاعفة الجهود وتعزيز التعاون لتحسين ظروف عيش أطفالنا والنهوض بحقوقهم .

ويشكل لقاؤنا اليوم في الخرطوم فرصة لتجديد التأكيد على التزاماتنا ودراسة كل المبادرات والاقتراحات وتبني القرارات التي تسعى لتحقيق أهداف إعلان الرباط، وأهداف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة الأمم المتحدة المخصصة للطفل المنعقدة بنيويورك سنة 2002 من أجل تحقيق "عالم جدير بالأطفال" وكذا أهداف الألفية للتنمية.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة،

إن مبادراتنا وتدخلاتنا تستلهم من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف التي تؤكد على ضرورة ضمان حماية الأطفال واحترام حقوقهم، وفي نفس الوقت ترتكز على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تشكل مرجعا أساسيا في مجال النهوض بحقوق الطفل وحمايتها.

وهكذا فقد أكدنا التزامنا من أجل :

- وضع حد للممارسات التقليدية المضرة، كالزواج المبكر وختان الفتيات.
- القضاء على التمييز بين الأطفال الذكور والإناث في المدرسة.
- اتخاذ التدابير العاجلة للحد من المعدلات المهولة لوفيات الأطفال والأمهات في العديد من الدول الإسلامية.
- وأخيرا ضمان الحماية لكل الأطفال بدون تمييز.

إن مختلف التقارير حول وضعية الأطفال في العالم الإسلامي سجلت تطورا ملموسا خلال السنوات الأخيرة، لكنها تسجل في نفس الوقت كل الخصاص من أجل ضمان حماية الأطفال من كل أشكال العنف والاستغلال، في مجال صحة الأم والطفل وتكسير الطابوهات المرتبطة بالأمراض المعدية جنسيا والأيدز (AIDS) والاستغلال الجنسي للأطفال .

كما يدعو كل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مضاعفة جهودها من أجل توفير شروط الحماية للأطفال بالعالم الإسلامي.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة،

إن انخراط المغرب في مجال حماية وتوطيد حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، شمل أيضا النساء والأطفال في إطار بناء دولة ديمقراطية وحداثية.

وانطلاقا من الاهتمام الكبير الذي يحظى به ملف الطفولة عامة، وبالنظر للدينامية التي تعرفها مختلف الفعاليات ومكونات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال، فقد تم إطلاق ورش وطني كبير من أجل ملائمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب بهدف إدخال مفهوم "المصلحة العليا للطفل".

وقد شملت الإصلاحات المعتمدة من طرف المملكة المغربية القانون الجنائي وكفالة الأطفال المهملين ومدونة الشغل وإجبارية التعليم للأطفال أقل من 15 سنة.

هذا وجدير بالذكر أن المغرب قام منذ خمس سنوات بإصلاح عميق لقانون الأسرة يرتكز على مبادئ الإنصاف والمساواة، كقيم نبيلة لديننا الإسلامي الحنيف وكقيم كونية تتقاسمها البشرية جمعاء. وعمل على إبراز دور الأسرة المحوري في رعاية وحماية وتربية الطفل.

ومن جهة أخرى، وبفضل تعديل قانون الجنسية، أصبح للطفل من أم مغربية وأب أجنبي الحق في التمتع بالجنسية المغربية الأصلية.

وفي إطار الالتزامات الدولية للمملكة المغربية، وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، تم إعداد خطة عمل وطنية عشرية للطفولة "2006-2015 مغرب جدير بأطفاله"، باعتماد مقاربة تشاركية

أدمجت الفاعلين المعنيين، من حكومة وبرلمان ومنظمات غير حكومية وكذلك الأطفال أنفسهم من خلال برلمان الطفل والمجالس البلدية للأطفال.

وترمي هذه الخطة إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية هي :

- ضمان حق الطفل في حياة سليمة ؛
- ضمان حق الطفل في التنمية ؛
- ضمان حق الطفل في الحماية ؛
- ضمان حق الطفل في المشاركة.

ومن أجل ضمان تفعيل هذه الخطة، تم اعتماد مجموعة من التدابير والمؤشرات، كما تكفلت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بصفتها الجهة المنسقة للجنة الوزارية المكلفة بمتابعة ملف الطفولة بمسؤولية التقويم التشاركي لخطة العمل الوطنية للطفولة.

وفي هذا الإطار قامت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بشراكة مع المرصد الوطني لحقوق الطفل بتنظيم المؤتمر الثاني عشر لحقوق الطفل بمدينة مراكش من 28 إلى 30 مايو2008، تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للامريم تم خلاله تقديم ومناقشة تقييم أولي لخطة العمل الوطنية للطفولة.

وتمخضت عن هذا التقييم الأولي مجموعة من التوصيات تخص :

- ضرورة حماية الأطفال في وضعية صعبة، وذلك عبر رصد إمكانيات مادية أكبر ؛

- تهيئ الظروف اللازمة من أجل إعمال محلي لهذه الخطة الوطنية ؛

- وإدراج الخطة الوطنية للطفولة ضمن أولويات الدولة في برامج محاربة الفقر والإقصاء.

إلا أنه رغم الجهود المبذولة، لا زالت بعض المشاكل مثل الهدر المدرسي وتشغيل الأطفال والعنف ضد الأطفال تعيق مقاربتنا وتدفعنا للبحث عن وسائل جديدة لحماية حقوق الأطفال.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة،

بالموازاة مع البرامج المتعلقة بالصحة والتعليم، فإن الحكومة المغربية تعطي أولوية هامة لحماية الأطفال. فقد تم إطلاق مجموعة من البرامج في مجال الحماية الاجتماعية والتكفل بالأطفال في وضعية صعبة، من خلال توفير خدمات اجتماعية جهوية عن قرب أهمها :

- الوحدات الجهوية لحماية الطفولة ؛
- مراكز إدماج الأطفال المعاقين ؛
- الخدمات الجهوية المتنقلة للمساعدة والإسعاف الاجتماعي ؛
- تنفيذ برنامج "اندماج" من أجل إعادة إدماج الأطفال في وضعية الشارع بهدف استئصال هذه الآفة ؛

- تنفيذ برنامج "إنقاذ" لمحاربة تشغيل الفتيات الصغيرات كخادمات بيوت بهدف القضاء على هذه الظاهرة ؛
- إحداث أقسام مندمجة لتمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العمومية، ودعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة عميقة في مراكز مختصة.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة؛

إن إشكالية الطفولة تتطلب إعداد وبلورة آليات للتنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين وكذا بين مجموع البرامج العمومية كمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء ومحاربة السكن غير اللائق وتحسين الولوج إلى البنيات التحتية.

وبهذا الخصوص، فإننا نعمل على إدماج قضايا الطفولة في برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في ماي 2005 لمحاربة الفوارق الجهوية في مجال التنمية البشرية وجعل الساكنة المحلية في نفس الوقت فاعلة ومستفيدة من التنمية من خلال مقاربة تشاركية ومندمجة.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة؛

يشكل تنظيم هذا المؤتمر على مستوى عال حول قضايا الطفل بالعالم الإسلامي، فرصة قيمة من أجل تبادل التجارب وتحديد الصعوبات والعراقيل التي تواجهنا، وأسبابها المختلفة .

- إن المؤشرات التي تضمنها مشروع الوثيقة المرجعية للمؤتمر ستسائلنا خلال أشغالنا من أجل الاجتهاد لتحسين هذه المؤشرات وتكثيف الجهود بغية الاستجابة إلى تطلعات أطفالنا.

السيد نائب الرئيس، السيدات والسادة؛

وفي الختام، إذ أؤكد على الإرادة السياسية القوية للمملكة المغربية لمواصلة ومتابعة الجهود تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للنهوض بحماية الأطفال ضد كل أنواع التمييز والعنف وضمان حقهم في حياة كريمة والمساواة وتكافؤ الفرص، نتمنى أن يشكل هذا المؤتمر قوة اقتراح وشراكة جماعية حقيقية بين بلداننا، والتزاما قويا بهدف التحقيق الفعلي لحقوق الأطفال.

أتمنى لمؤتمرنا هذا، كامل النجاح وأجدد باسم المملكة المغربية شكري الحار لدولة السودان الشقيقة والإيسيسكو ومنظمة المؤتمر الإسلامي على حسن تنظيم هذه الدورة الثانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاتـه.

إعلان الرباط
حول قضايا الطفولة في الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي

7 - 9 نوفمبر 2005

نحن الوزراء المكلفين بقضايا الطفولة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ورؤساء المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية العربية والإسلامية والدولية المشاركين في المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة الذي عقدته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بالتعاون والتنسيق مع منظمة اليونيسف والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في مدينة الرباط، بالمملكة المغربية، خلال الفترة من 4 إلى 6 شوال1426، الموافق لـ 7إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر2005،

إذ نسترشد بتعاليم الإسلام التي تدعو إلى توفير الرعاية الواجبة للأطفال ومنحهم ما لهم من حقوق،

وإذ نشير إلى القرار المتعلق برعاية الطفل وحمايته في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته العاشرة (بوتراجايا، ماليزيا، أكتوبر2003)، الذي نص على ضرورة حماية حقوق الطفل وعلى التزامات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن، وكلف الإيسيسكو بعقد المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة بالتعاون والتنسيق مع منظمة اليونيسف ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

وإذ نستلهم المبدأ الأساس في الشريعة الإسلامية الذي يقضي بأن لجميع الأطفال، إناثا وذكورا في كل حال وزمان ومكان، -حتى وهم أجنّة في بطون أمهاتهم- الحق في الحياة والنماء وفي تحقيق آمالهم وطموحاتهم، وهو المبدأ الذي ترتكز عليه الأحكام التي أرساها الإسلام بالنسبة للأطفال، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالبيئة الأسرية والصحة والتعليم والترفيه والثقافة، والحماية الخاصة والحقوق والحريات المدنية والمحافظة على الهوية،

وإذ نستند إلى عهد حقوق الطفل لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين (صنعاء، الجمهورية اليمنية، يونيه/حزيران 2005)،

وإذ نشير إلى مبادئ الأمم المتحدة وقراراتها بشأن حقوق الطفل، التي تبنتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،

وإذ نؤكد أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تشكل مرجعية أساساً في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها،

وإذ نشير إلى تبني الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف وثيقة" عالم جدير بالأطفال"،

وإذ نلاحظ بقلق أن الاتجاهات الحالية تبين أن بلدانا كثيرة منخفضة الدخل، ومنها البلدان التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي، لن تبلغ هذه الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لدعمها ومساندتها، وإلى أن بلدانا كثيرة ربما لا تتمكن من تحقيق تلك الأهداف إلا لفئاتها السكانية الميسورة، مما سيؤدي إلى توسيع نطاق التمييز والإقصاء الذي يعاني منه السكان المهمشون والمشردون وسائر الفئات المحرومة،

وإذ نرحب بالنتائج البناءة لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي انعقد في نيويورك في يومي 14 و15سبتمبر/أيلول2005،

وإذ نشيد بالتعاون المتميز والمثمر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والايسيسكو والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي واليونيسف، بهدف تحقيق السلامة والحماية والنماء لأطفال العالم الإسلامي،

وإذ نأخذ بعين الاعتبار ما دار من مناقشات مثمرة خلال اجتماعات فرق الخبراء في الرباط يومي 7 و8 نوفمبر/تشرين الثاني2005،

نعلن التزامنا بما يلي :

1. احترام وضمان حقوق كل الأطفال في مجتمعاتنا، دون أي تمييز أو اعتبار للعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الاجتماعي،
2. الالتزام بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، ومن جملتها مراعاة مصالحه وحاجاته الأساس، والعمل على تفعيل حقه في المساواة والحياة والنماء والمشاركة المدنية، التي تشكل إطارا لجميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال والمراهقين على حد سواء،
3. تعزيز التراث الثقافي الإسلامي المشترك من أجل زيادة وعي الأطفال والشباب المسلم بقيم الإسلام، وترسيخ شعورهم بالاعتزاز بمنجزات الحضارة الإسلامية المجيدة، والمساهمة في تقوية أواصر التواصل والتفاهم والتسامح بين الشعوب والأديان،
4. التعريف بقيم الإسلام بشأن الأسرة والمرأة والطفل من خلال وسائل الإعلام، ونشر الصورة الصحيحة والمشرفة للإسلام وشريعته الخالدة، وتعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الطفولة.

في مجال الصحة

5. ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن ترصد الموارد الكافية، وأن تتخذ كل ما يلزم من تدابير من أجل ضمان حق الطفل، دون تمييز، في التمتع بالمستوى الصحي الأفضل، وأن تنشئ نظما صحية وخدمات اجتماعية تتوفر لها مقومات الاستمرار، وأن تكفل القدرة على الاستفادة من تلك النظم والخدمات، وأن تعمل على

توفير التغذية الكافية والضرورية من أجل منع تفشي الأمراض وسوء التغذية، وتوفير الخدمات الصحية الضرورية للأمهات والمواليد والأطفال، والرعاية الخاصة للمراهقين، لاسيما حمايتهم من المخدرات والتدخين، والاهتمام بالصحة الإنجابية والجنسية،

6. نحث جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي والمنظمات الأهلية، وخاصة في العالم الإسلامي، على توفير الموارد اللازمة للقضاء على شلل الأطفال في جميع الدول الأعضاء في المنظمة لكي تتمكن من المساهمة بفعالية في بلوغ هدف القضاء النهائي على شلل الأطفال في العالم.

في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز

7. نحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على نشر الوعي بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وذلك بالتعاون مع علماء الدين والمؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية، والحرص على قيام تعاون أوثق بينها، واتخاذ إجراءات أكثر نجاعة من أجل مقاومة هذا الوباء،

8. ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم الرعاية والدعم للأطفال والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، وضمان الوقاية الفعالة من الإصابة من خلال التثقيف والإعلام، وتسهيل الحصول على الاختبارات الطوعية والسرية، فضلا عن توفير العلاج بتكاليف ميسرة، وإيلاء الاهتمام اللازم لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

في مجال حماية الطفل من العنف والاستغلال والإيذاء

9. ندعو الدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل منع جميع أشكال الاستغلال والإيذاء والتعذيب والعنف ضد الطفل وحمايته منها، بما في ذلك العنف البدني والنفسي والجنسي والمنزلي،

10. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات، وعلى الممارسات التقليدية أو العرفية الضارة، مثل زواج الأطفال والخفاض، وذلك في ضوء إعلان القاهرة بشأن الآليات القانونية لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وبروتوكول مابوتو، وسن وتنفيذ التشريعات المناسبة، ووضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية لحماية الفتيات عند الحاجة،

11. نشكر الدول الأعضاء التي صادقت على مواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة، ونحث الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المتعلقتين بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (الاتفاقية رقم 138) وبحظر أسوإ أشكال عمل الأطفال،(1999 الاتفاقية رقم 182)، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واستغلال الأطفال في البغاء وإنتاج المواد الخليعة، على المصادقة على هذه الاتفاقيات والعمل على تنفيذها،

12. نرحب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم (59/165) 2005 بشأن العمل من أجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات باسم الشرف وذلك باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والبرامجية الملائمة،

13. نحث الدول الأعضاء على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لمنع نشوب أية نزاعات مسلحة، وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وعلى إيلاء عناية خاصة لاحتياجات الأطفال والنساء، الذين يشكلون الضحايا الرئيسة لهذه النزاعات، مع ضمان توفير المساعدة الإنسانية الضرورية والعاجلة لهم، بما في ذلك التعليم،

14. ندين بشدة ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، مما يتعارض مع القانون الدولي، ونحث جميع أطراف النزاعات المسلحة المعنية بهذه الممارسات على إنهائها واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع.

في مجال التعليم

15. ندعو الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها من أجل الرفع من جودة التعليم الابتدائي، وضمان توفيره للجميع مجانيا وإلزاميا، والعمل تدريجيا على توفير التعليم الثانوي والعالي والمهني والتدريب التقني للجميع، ورعاية الموهوبين والمتفوقين،

16. نؤكد الالتزام بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم قبل نهاية عام2015 ،, في ضوء قرارات وتوصيات المؤتمرات الخاصة بالتعليم للجميعً، مع التركيز على ضمان فرص متساوية للفتيات للحصول على تعليم أساسي كامل وجيد النوعية والاستمرار فيه،

17. نؤكد ضرورة تهيئة بيئة صالحة للأطفال، يشعرون فيها بالأمان وتتوفر لهم فيها الحماية من الإيذاء والعنف والتمييز، ويتمتعون فيها بالصحة وتحفزهم على التعلم. كما نؤكد التزامنا بأن تتضمن البرامج والمواد التعليمية

مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان وقيم السلام والتسامح والحوار والمساواة بين الجنسين، في ضوء مقتضيات العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، 2001-2010.

في مجال الاستثمار في الأطفال

18. ندعو جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي والمنظمات الأهلية والخيرية، خاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى التعاون والدعم والمشاركة في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في الدول الأعضاء في المنظمة وخفض الديون، مع التأكيد على ضرورة الرفع من الموارد المالية ذات الصلة، وتخصيصها بطريقة أكثر فاعلية من أجل ضمان تحقيق جميع أهداف التنمية والقضاء على الفقر المتفق عليها دوليا في الإطار الزمني المحدد، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

19. نقر بأن إحراز التقدم المنشود في هذا المجال يتطلب الإرادة السياسية الحازمة، والإسراع بتطبيق استراتيجيات وإجراءات أكثر جدوى وفعالية، واستثمار المزيد من الموارد المالية، وإيجاد مؤسسات متخصصة، إلى جانب بناء القدرات في القطاعين العام والخاص، والتركيز على تكافؤ الفرص والاستفادة من نتائج هذا الاستثمار،

20. نحث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتطبيق الحقوق التي تكفلها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وذلك بوضع التشريعات والسياسات والخطط الوطنية الملائمة والفعالة، وتعزيز الهياكل الحكومية ذات الصلة بالأطفال، وضمان التدريب المتخصص في مجال حقوق الطفل للأشخاص العاملين مع الأطفال ومن أجلهم،

21. ندعو الايسيسكو إلى التنسيق والتعاون مع المؤسسات الإسلامية والدولية المتخصصة من أجل القيام بدراسات ترمي إلى تحسين ظروف المرأة والأطفال والأسر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة في المجالات المحددة في هذا الإعلان.

في مجال التنسيق والمتابعة

22. ندعو اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى رفع هذا الإعلان إلى الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وإلى الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي للقمة، مع التوصية باعتماده ودعمه،

23. نعهد إلى الايسيسكو واليونيسف ومنظمة المؤتمر الإسلامي بمهام متابعة تنفيذ مقتضيات هذا الإعلان، بالتنسيق مع رئاسة المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة، ودعم الجهود الفردية أو المشتركة للدول الأعضاء، من أجل مساعدتها على الوفاء بواجباتها والتزاماتها تجاه الأطفال،

24. نكلف الإيسيسكو بعقد المؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالطفولة بصفة دورية، وبمتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة اليونيسف.

25. نوصي، في هذا السياق، بإنشاء آليات لتشجيع تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بحقوق الطفل، ومتابعة التقدم المحرز عليه في تنفيذ هذا الإعلان، وأية إعلانات أو قرارات تصدر مستقبلا فيما يتصل بحقوق الطفل، ووثيقة "عالم جدير بالأطفال".

إعلان الخرطوم
من أجل مستقبل أكثر إشراقاً لأطفالنا

2 - 3 فبراير 2009

نحن رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركين في المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة الذي عقد تحت رعاية السيد عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية، في مدينة الخرطوم، في جمهورية السودان، يومي 7 و8 صفر 1430هـ، الموافق 2-3 شباط/فبراير 2009،

إذ نسترشد بتعاليم الإسلام التي تدعو إلى توفير الرعاية الواجبة للأطفال، وضمان حق جميع الأطفال، إناثا وذكورا في كل حال وزمان ومكان -حتى وهم أجنّة في بطون أمهاتهم- في الحياة والنماء وفي تحقيق آمالهم وطموحاتهم؛

وإذ نؤكد التزامنا بالقيم السامية والمبادئ النبيلة التي أرساها الدين الإسلامي لحماية الأسرة وتحقيق كرامة أفرادها والمحافظة على حقوقهم المتساوية القائمة على الحرية والعدالة وقيم السماحة والسلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالبيئة والصحة والتعليم والترفيه والثقافة، وحماية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛

وإذ نشير إلى القرار المتعلق برعاية الطفل وحمايته في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة (داكار، مارس 2008)، الذي نص على ضرورة حماية حقوق الطفل؛

وإذ نذكر بالأهمية القصوى التي ينبغي إيلاؤها لقضايا الأطفال وضمان نمائهم على نحو ما جاءت به المقتضيات الواردة في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامية في دورته الاستثنائية الثالثة المنعقدة في دجنبر 2005 في مكة المكرمة؛

وإذ نشير أيضا إلى الالتزامات الواردة في إعلان المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة، الذي انعقد في الرباط، في المملكة المغربية، في نوفمبر 2005؛

وإذ نذكر بعهد حقوق الطفل لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين (صنعاء، الجمهورية اليمنية، يونيو/حزيران 2005)؛

وإذ نذكر أيضاً بمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها بشأن حقوق الطفل، وبإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وثيقة "عالم جدير بالأطفال" التي تبنتها الدول الأعضاء،

وإذ نؤكد أن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تشكل مرجعاً أساساً في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛

وإذ نرحب بالنتائج البناءة لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي انعقد في نيويورك في سبتمبر 2005؛

وإذ نشيد بالجهود المتميزة التي تبذلها الإيسيسكو في مجال الطفولة وبتعاونها البناء مع الشركاء والفاعلين الإقليميين والدوليين ذوي الاختصاص، بهدف تحقيق السلامة والحماية والنماء لأطفال العالم الإسلامي،

وإذ نؤكد أنه لا يوجد استثمار يضاهي الاستثمار في النهوض بأوضاع الطفل وقضاياه، وأنه في غياب الاستثمار الملائم في هذا المجال، لن يتسنى لنا تحسين مستوى عيش الأطفال والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة لأجيال المستقبل، ولن يكون بمقدور دول العالم الإسلامي أن تتبوأ المكانة التي تستحقها بين دول العالم؛

وإذ نسجل بقلق أنه رغم الالتزامات التي تعهدنا بها والنماذج الناجحة التي تحققت في مجال تحسين أوضاع الأطفال في الدول الأعضاء، فإن التقدم لم يزل دون مستوى التطلعات رغم المكتسبات المهمّة، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات سريعة من أجل الوفاء بالالتزامات المتجددة وتعزيز نماذج النجاح؛

وإذ نأخذ بعين الاعتبار ما دار من مداولات مثمرة خلال جلسات المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة الذي عقد في مدينة الخرطوم، في جمهورية السودان، خلال الفترة من 2 إلى 3 شباط/فبراير 2009،

أ) نعلن ما يلي :

1. **الالتزام** بالمبادئ العامة لحقوق الطفل، ومن جملتها مراعاة مصالحه وحاجاته الأساس، والعمل على تفعيل حقه في المساواة والحياة والنماء والمشاركة المدنية، التي تشكل إطارا لجميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال والمراهقين على حد سواء؛

2. **تعزيز** التراث الثقافي الإسلامي المشترك من أجل زيادة وعي الأطفال واليافعين المسلمين بقيم الإسلام، وترسيخ شعورهم بالاعتزاز بمنجزات الحضارة الإسلامية المجيدة، والمساهمة في تقوية أواصر التفاهم والتسامح بين الشعوب والأديان؛

3. **التعريف** بقيم الإسلام بشأن الأسرة والمرأة والطفل من خلال وسائل الإعلام، ونشر الصورة الصحيحة والمشرفة للإسلام وجوهر شريعته الخالدة، وتعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء بشأن قضايا الطفولة؛

4. **اتخاذ** إجراءات سريعة من أجل تعزيز رفاه أطفالنا وتمتين التضامن والتعاون بين بلدان مجموعتنا في خدمة الأطفال؛

5. **التأكيد** على الدور الأساسي للأسرة والوالدين في رعاية وحماية الأطفال وتربية النشء والتزام الدول الأعضاء بمساعدتهم وتوفير الوسائل اللازمة التي تعينهم على أداء هذه الواجبات السامية؛

6. **تجديد** التزامنا واحترامنا لحقوق الإنسان السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باعتبارها حقوقا متكاملة لا تقبل التجزئة لشعوبنا ومواطني عالمنا الإسلامي مع التأكيد على القيم والتعاليم الإسلامية الداعية إلى تكريم الإنسان وحماية حقوقه؛

7. **التأكيد** على حقوق الطفل في التمتع بالحريات كافة دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين، ودعوة الدول الأعضاء إلى وضع التشريعات الكفيلة بضمان حماية الطفل من التمييز، واتخاذ الإجراءات الضرورية لمناهضة التقاليد والأعراف والموروثات التي تحول دون ذلك؛

8. **دعوة** الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها لبلوغ الأهداف التي وضعها برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص الأطفال في الدول الأعضاء؛

9. **الإشادة** بالعمليات والبرامج الإنسانية التي يقوم بها قسم الشؤون الإنسانية لدى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بهدف ضمان نماء ورفاه الأطفال، لاسيما الأطفال ضحايا الكوارث الطبيعية والاعتداءات والنزاعات واليتامى، من خلال توفير الغذاء والمأوى والتعليم والخدمات الأخرى الضرورية والتكفل باليتامى؛

10. **العمل** على مواصلة التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان باعتبار أن الإسلام كرم الإنسان وحفظ له حقوقه في الأمن والعيش الكريم، والتأكيد على رفض استغلال هذه الشعارات لتحقيق مكاسب سياسية تستهدف تشويه صورة الإسلام والدول الأعضاء والنيل منها ومن سمعتها؛

11. **دعوة** مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء إلى القيام بدورها وتعزيز جهود العمل المشترك مع الحكومات لتنسيق برامجها للنهوض بالأطفال والعمل على حمايتهم وصيانة حقوقهم؛

12. **دعوة** المنظمات المختصة ذات الصلة في الدول الأعضاء لتنسيق السياسات ووضع الاستراتيجيات وتبادل الخبرات ووضع الآليات التنفيذية للنهوض بأوضاع الطفولة في العالم الإسلامي وتحقيق الأهداف المتوخاة في هذا المجال؛

ب) وندعو إلى اتخاذ التدابير التالية من أجل تسريع وتيرة التقدم في مجالات "صحة الطفل"، و"التربية والتعليم"، و"حماية الطفل"، و"انعكاسات العولمة على الطفل":

في مجال الصحة

13. **التزام** الدول الأعضاء بتوفير الرعاية الصحية لجميع الأطفال، والتعهد باتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة وتنظيم الحملات التوعوية الضرورية لخفض وفيات الأمهات والأطفال، والعمل على مكافحة أمراض سوء التغذية والأمراض المزمنة التي تهدد حياة الأطفال ومستقبلهم؛

14. **دعوة** الدول الأعضاء إلى رصد الموارد الكافية، واتخاذ كل ما يلزم من تدابير من أجل ضمان حق الطفل، دون تمييز، في التمتع بالمستوى الصحي الأفضل، وإلى إرساء النظم الصحية والخدمات الاجتماعية التي تتوفر لها مقومات الاستمرار، بما في ذلك توفير التغذية السليمة والكافية والضرورية من أجل منع تفشي الأمراض وسوء التغذية، وتوفير الخدمات الصحية الضرورية للأمهات والمواليد والأطفال، وضمان الرعاية الخاصة للمراهقين، بما في ذلك حمايتهم من المخدرات والتدخين؛

15. **حث** جميع الدول الأعضاء على كسر حاجز الصمت الذي يكتنف داء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال التواصل والتعاون مع القيادات الدينية

والمؤسسات التربوية والمنظمات غير الحكومية، واتخاذ إجراءات أكثر نجاعة من أجل محاربة هذا الوباء؛

16. **دعوة** الدول الأعضاء إلى تقديم الرعاية والدعم للأطفال والأسر المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وضمان الوقاية الفعالة من الإصابة من خلال التثقيف والإعلام، وتسهيل الحصول على الاختبارات الطوعية والسرية، فضلا عن توفير العلاج بتكاليف ميسرة، وإيلاء الاهتمام اللازم لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

17. **دعوة** الدول الأعضاء إلى تعزيز النظم الصحية والتدابير الطبية وتوثيق التنسيق والتعاون مع الهيئات المختصة من أجل التصدي للملاريا والدرن وغيرها من الأمراض والأوبئة التي تهدد صحة الأطفال وحياتهم وتعيق نموهم الطبيعي ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية.

18. **إيلاء** المزيد من العناية لمجال التعليم بصفته حقاً أساساً لأطفالنا، وتجديد التعهد بتوفير التعليم الإلزامي المجاني وتهيئة المناخ المناسب لجميع الأطفال دون تمييز للترفيه ومزاولة الأنشطة الثقافية والفنية؛

19. **التأكيد** على حق الطفل في تعليم جيد النوعية وفي الأنشطة الترفيهية والترويحية، مما يمكن من الكشف عن قدرات الطفل وينمي ملكاته ويرسخ فيه قيم الخير والحق والجمال ويمكّنه من التفاعل مع الغير ويملّكه مهارات الحياة ويحدد به هويته ودوره الحضاري في الوجود؛

20. **مضاعفة** الجهود من أجل الرفع من جودة التعليم الابتدائي، وضمان توفيره للجميع مجانياً وإلزاميًا، والعمل تدريجياً على توفير التعليم الثانوي والعالي والمهني والتدريب التقني للجميع، وتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التربية العلمية والتقانية في مراحل التعليم الثانوي وتقويتها وتطوير العلوم والتقانات في مراحل التعليم العالي، وذلك من خلال البحث والتنمية، ورعاية الموهوبين والمتفوقين بالتنسيق مع الجهات المختصة؛

21. **الالتزام** بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2015، في ضوء قرارات وتوصيات المؤتمرات الخاصة بالتعليم للجميع، مع التركيز على ضمان فرص متساوية للفتيات للحصول على تعليم أساس كامل وجيد النوعية، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية؛

22. **العمل** على تهيئة بيئة تعليمية صالحة للأطفال مع القطاعات المعنية تحفزهم على التعلم، والالتزام بأن تتضمن البرامج والمواد التعليمية مبادئ تعزيز وحماية حقوق الإنسان وقيم السلام والتسامح والحوار والعدل بين الجنسين، في ضوء مقتضيات العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، 2001-2010؛

23. **تكثيف** الجهود من أجل ضمان خدمات تربوية ملائمة لمرحلة الطفولة المبكرة، وبخاصة في المناطق النائية، ومكافحة الهدر المدرسي (التسرب) للأطفال، وإعداد البرامج التكوينية المناسبة لتفادي تفشي الأمية في هذه المرحلة.

في مجال الحماية

24. **توفير** البيئة الحامية للأطفال والضامنة لحقوقهم عبر سن التشريعات القانونية المناسبة ومن خلال الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والتنموية للمجتمعات الفقيرة ووضع الآليات اللازمة للحد من الاستغلال والاتجار الجنسي للأطفال والتصدي لما تبثه المواقع الإلكترونية من مواد إباحية؛

25. **تشجيع** وتعميم التجارب الرائدة في مجال إنشاء آليات حماية الأسرة والطفل وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من هذه التجارب الرائدة لتوفير أقصى درجات الحماية للأسرة والأطفال؛

26. **اتخاذ** الإجراءات الضرورية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد الفتيات، وعلى الممارسات التقليدية أو العرفية الضارة، مثل زواج الأطفال وختان الإناث، وذلك في ضوء الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات ذات الصلة؛

27. **العمل** على المصادقة على مواثيق حقوق الإنسان ذات الصلة، وحث الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المتعلقتين بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (الاتفاقية رقم 138) وبحظر أسوإ أشكال عمل الأطفال، (الاتفاقية رقم 182) (1999)، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل

بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واستغلال الأطفال في البغاء وإنتاج المواد الخليعة، على المصادقة على هذه الاتفاقيات والعمل على تنفيذها؛

28. **العمل** على حماية الأطفال المعاقين وضمان حقوقهم، وحث الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

29. **الترحيب** باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم 165/59 (2005) بشأن العمل من أجل القضاء على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات باسم الشرف، وذلك باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية والبرامجية الملائمة؛

30. **التصدي** لظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، مما يشكل انتهاكاً واضحاً لمبادئنا وقيمنا الدينية السمحة وللمواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية، ويتعارض مع القانون الدولي، وإدانة جميع أطراف النزاعات المسلحة المعنية بهذه الممارسات ودعوتها إلى إنهاء هذه الممارسات، وحثها على اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيل هؤلاء الأطفال وإدماجهم في المجتمع.

31. **إدانة** الاعتداء الإسرائيلي على غزة وحث الدول الأعضاء على بذل أقصى المساعي لتوفير المساعدات اللازمة لأطفال غزة، ودعوة المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الممارسات الإجرامية في حق الشعب الفلسطيني وحق أطفاله،

باعتبارها اعمالاً منافية للقيم الإنسانية والاخلاقية، وبوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية؛

32. **إدانة** التحركات والمخططات والمؤامرات التي تستهدف السودان ووحدته وسيادته وتعيق الجهود العربية والإفريقية وجهود الدول الشقيقة والصديقة لإحلال السلام في دارفور وتؤثر سلبا على رعاية الأطفال وحمايتهم؛

<u>في مجال العولمة</u>

33. **العمل** على مضاعفة الجهود ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل لمواجهة الانعكاسات الاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية للعولمة ودرء آثارها السلبية على أطفالنا لتمكينهم من المحافظة على هويتهم الثقافية والحضارية وتعزيز مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم؛

34. **التأكيد** على أهمية وضرورة استفادة الأطفال من تقانات المعلومات والاتصال لتنمية قدراتهم المعرفية، وتعزيز مهاراتهم الإبداعية، وتفعيل مساهمتهم في المجالات العلمية والفكرية والأدبية والفنية.

35. **السعي** إلى مواجهة التحديات الدولية الراهنة، وبخاصة أزمات الغذاء والطاقة والاقتصاد التي تؤثر كذلك على الأطفال وتحرمهم من التمتع بحقوقهم الأساسية،

ودعوة الدول الأعضاء إلى إعداد البرامج والخطط الكفيلة بالحد من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات.

<u>في مجال التنسيق والمتابعة بشأن إعلان الخرطوم</u>

36. **تكليف** الايسيسكو بمهام متابعة تنفيذ مقتضيات **إعلان الخرطوم**، بالتنسيق مع رئاسة المؤتمر والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ودعم الجهود الفردية أو المشتركة للدول الأعضاء، من أجل مساعدتها على الوفاء بواجباتها والتزاماتها تجاه الأطفال؛

37. **دعوة** الايسيسكو إلى وضع برامج وأنشطة تهدف إلى النهوض بأوضاع الأطفال والعمل على إعداد الدراسات والبحوث وجمع البيانات والمعطيات والمؤشرات الخاصة بوضعية الطفل بصفة عامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات المختصة، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ مضامين **إعلان الخرطوم** ومتابعتها؛

38. **دعوة** الايسيسكو إلى التنسيق والتعاون مع المؤسسات الإسلامية والدولية المتخصصة من أجل إنجاز دراسات تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة والطفل والأسرة في الدول الأعضاء، لاسيما في المجالات المحددة ضمن **إعلان الخرطوم**؛

39. **حث** الدول الأعضاء على رفع تقارير منتظمة إلى الإيسيسكو بشأن التدابير المتخذة في تنفيذ **إعلان الخرطوم**؛

40. **دعوة** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والإيسيسكو إلى رفع **إعلان الخرطوم** إلى المؤتمرات المتخصصة للمنظمات العربية والإسلامية والدولية المعنية لإبراز المنظور الإسلامي لقضايا الطفولة وخصوصيات العالم الإسلامي بشأنها وتقديم تطلعات الدول الأعضاء وخطط عملها المستقبلية لمعالجتها؛

مقتضيات ختامية

41. **اعتبار** كل من كلمة سيادة الأستاذ علي عثمان محمد طه، نائب رئيس جمهورية السودان وكلمة معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكلمة معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للإيسيسكو، وثائق مرجعية للمؤتمر.

42. **اعتماد** القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر بشأن القضايا المدرجة في جدول أعماله وحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم لهذه القرارات ودعوة الإيسيسكو إلى متابعة تنفيذ هذه القرارات بالتنسيق والتعاون مع رئاسة المؤتمر والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛

43. **شكر** الإيسيسكو على عقد المؤتمر الإسلامي الثاني للوزراء المكلفين بالطفولة بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وجمهورية السودان، ودعوتها إلى الاستمرار في عقد هذا المؤتمر بصفة دورية مرة كل سنتين، وبمتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته، ورفع تقارير شاملة حول وضعية أطفال الدول الأعضاء إلى هذه المؤتمرات.

44. **شكر** الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على مساهمتها في دعم تنظيم هذا المؤتمر، وحث الإيسيسكو على التنسيق مع الأمانة العامة من أجل الإعداد لعقد دوراته المقبلة كما نص على ذلك قرار المؤتمر الإسلامي الأول للوزراء المكلفين بالطفولة في إطار العمل الإسلامي المشترك.

45. **شكر** منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) على مشاركتها الفعالة وتعاونها البناء في عقد هذا المؤتمر وتقديم خبرتها وتجربتها في مجال معالجة قضايا الطفولة ودعوتها إلى مواصلة هذا التعاون.

46. **شكر** جمهورية السودان على استضافتها لهذا المؤتمر وتوفير الوسائل والتسهيلات اللازمة لإنجاحه وعقده في أحسن الظروف، والتعبير عن امتنان المشاركين في المؤتمر لكرم الوفادة وحسن الاستقبال.

47. **رفع** برقية تأييد ومساندة إلى فخامة السيد عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، على تفضله برعاية هذا المؤتمر، والإعراب عن تقدير المؤتمر للإنجازات التنموية الرائدة التي تحققت في ظل القيادة الرشيدة لفخامته.

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DU DEVELOPPEMENT SOCIAL
DE LA FAMILLE ET DE LA SOLIDARITÉ

المملكة المغربية
وزارة التنمية الاجتماعية
والأسرة والتضامن